

A



CDIP/36/11

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 20 مارس 2026

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السادسة والثلاثون
جنيف، من 4 إلى 8 مايو 2026

تقرير تقييم مشروع تنظيم البيانات الإحصائية ووضع وتنفيذ منهجية لتقييم آثار استخدام نظام الملكية الفكرية

من إعداد السيدة أنيتا لوتغيب، مديرة شبكة التقييم والبحوث من أجل التنمية، فيينا، النمسا

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على تقرير تقييم خارجي مستقل لمشروع أجندة التنمية بشأن "تنظيم البيانات الإحصائية ووضع وتنفيذ منهجية لتقييم آثار استخدام نظام الملكية الفكرية"، الذي أعدته السيدة أنيتا لوتغيب، مديرة شبكة التقييم والبحوث من أجل التنمية، التي يوجد مقرها في فيينا، النمسا.

2. وإن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

جدول المحتويات

2.....	موجز
4.....	أولاً. مقدمة
4.....	ثانياً. وصف المشروع
4.....	ثالثاً. لمحة عامة عن معايير التقييم ومنهجيته
5.....	رابعاً. النتائج الرئيسية.....
5.....	ألف. تصميم المشروع وإدارته
6.....	باء. فعالية المشروع
8.....	جيم. الاستدامة.....
8.....	دال. تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية
9.....	خامساً. الاستنتاجات

الملحقات:

الملحق الأول: الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات/استشيروا

الملحق الثاني: الوثائق التي استخدمت

الملحق الثالث: التقرير الأولي

موجز

1. هذا التقرير هو تقييم مستقل لمشروع أجندة التنمية (DA_1_4_10_35_37_01) بشأن تنظيم البيانات الإحصائية ووضع وتنفيذ منهجية لتقييم آثار استخدام نظام الملكية الفكرية. وقد استُهل المشروع بأعمال تحضيرية في يناير 2022، وبدأ التنفيذ في يونيو 2022. وأُنجز المشروع في ديسمبر 2025. وقد كانت فترته الأولية 36 شهراً، ثم وافقت الدورة الثالثة والثلاثين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) على تمديد مدتها لمدة أربعة أشهر، دون أن يترتب على التمديد آثار على الميزانية. ونُفذ المشروع في البلدان الأربعة الرائدة، وهي بوتان وكوت ديفوار والسلفادور واندونيسيا.
2. وتمثل الهدف من المشروع في وضع منهجية لتزويد الكيانات المختصة لدى الدول الأعضاء بالقدرات البشرية والتقنية اللازمة من أجل تقييم الأثر الاقتصادي لسياسات الملكية الفكرية والمسائل ذات الصلة على المستوى الوطني. وقدمت السلفادور أول اقتراح للمشروع إلى لجنة التنمية في دورتها الخامسة والعشرين (من 9 إلى 12 نوفمبر 2020) وبعد ذلك، تم تنقيح ذلك الاقتراح وبلورته بقدر أكبر بالتعاون مع قسم اقتصاد الابتكار في الويبو، وإدارة الاقتصاد وتحليلات البيانات، وقطاع الأنظمة الإيكولوجية للملكية الفكرية والابتكار. واعتمدت لجنة التنمية اقتراح المشروع النهائي في دورتها السادسة والعشرين (CDIP/26/4).
3. ويهدف هذا التقييم إلى استخلاص الدروس المستفادة خلال تنفيذ المشروع. ويشمل ذلك تقييم إدارة المشروع وتصميمه، بما في ذلك أدوات الرصد والإبلاغ، فضلاً عن تقدير النتائج التي تحققت حتى الآن والإبلاغ بشأنها وتقييم إمكانية الاستدامة. وينبغي أن توفر نتائج التقييم معلومات تقييمية قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار في اللجنة.
4. واعتمد التقييم على مجموعة من الطرف. وإضافة إلى استعراض جميع الوثائق ذات الصلة، أُجريت مقابلات عبر الإنترنت مع عشرة من موظفي الويبو وخمس جهات تنسيق للبلدان المستفيدة وموظفي مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، وممثل البعثة الدائمة للسلفادور، وثلاثة مشاركين في الدورات التدريبية من بلدين من البلدان الرائدة.

النتائج الرئيسية

تصميم المشروع وإدارته

5. **النتائج 3-1:** استرشد المشروع بتصميم واضح ذي تنظيم منطقي، وكان له أهداف ومخرجات وتسلسلات محددة من تقييم البيانات إلى النواتج التحليلية وبناء القدرات. وأدى اختيار البلدان الرائدة الإضافية خلال التنفيذ إلى إحداث قدر من انعدام اليقين فيما يتعلق بالتوقيت ومدى جاهزية البيانات، مما أثر على عملية التسلسل المبكر. وتبين أن الطموح التقني للمشروع كان صعباً في السياقات ذات القدرة الاستيعابية المتفاوتة. وفي حين تمكنت المؤسسات من استخدام النواتج التحليلية، فإن تكرار المكونات المتقدمة يتطلب انخراطاً مستمراً. ولم يجرِ تتبع التغيير على مستوى النتائج بشكل منهجي خارج نطاق المؤشرات القائمة على المخرجات.
6. **النتائج 7-4:** لقد كانت آليات الرصد والإبلاغ الخاصة بالمشروع ملائمة وتدعم الإدارة التكيفية. ويسرت التقارير المرحلية والتقييمات الذاتية المنظمة الشفافية والتحسينات المنهجية المستنيرة. وسار التنسيق داخل الأمانة على نحو فعال، ودعمت الشعب الإقليمية المشاركة مع النظراء الوطنيين. وتحققت المخاطر الرئيسية جزئياً، خصوصاً فيما يتعلق بجودة البيانات والتحاق البلدان، ولكنه تم التخفيف من حدتها من خلال التعديلات المنهجية المتكررة وتمديدات الجدول الزمني. وبشكل عام، أظهر المشروع مرونة في الاستجابة للتحديات التقنية، بالتوازي مع الحفاظ على أهدافه الاستراتيجية.

الفعالية

7. **النتائج 9-8، و12-13، و15:** اتسم المشروع بالفعالية التقنية في تهيئة بيانات الملكية الفكرية الوطنية وتنظيمها، ووضع منهجية منظمة لتقييم الأثر. وأدّت عمليات استيعاب البيانات ومواءمتها وإثرائها إلى تحسين إمكانية استخدام قواعد البيانات الوطنية وقيمتها التحليلية في جميع البلدان الرائدة. وأجري تنقيح تدريجي للمنهجية (من الإصدارات 1.0 إلى 3.0) استناداً إلى تجربة التنفيذ، وكانت متوائمة مع أفضل الممارسات الدولية. وولدت الدراسات القطرية تحليلات منظمة بشأن الأنماط القطاعية، وتوصيفات المودعين، والتوزع الجغرافي، والمشاركة الجنسين، مما أتاح أساساً تجريبياً أقوى من أجل مناقشات سياسات الملكية الفكرية والابتكار.
8. **النتائج 11-10 و14:** لقد اعتُبرت أنشطة بناء القدرات أنها ذات أهمية كبيرة وتعززت المهارات التفسيرية والتحليلية المتعلقة باستخدام بيانات الملكية الفكرية. وشارك في الدورات التدريبية نحو 109 مشاركين من مكاتب الملكية الفكرية والوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وأفاد المشاركون بتحسّن فهمهم لمؤشرات الابتكار والتحليلات ذات الصلة بالسياسات، بما في ذلك التحليل المصنّف بحسب نوع الجنس، الذي وصفه العديد من أصحاب المصلحة بأنه ذو قيمة خاصة من أجل التفكير المتعمق في السياسات. وفي حين أن المؤسسات تمكنت عموماً من استخدام النواتج التحليلية وتفسيرها، لكن التنفيذ المستقل الكامل للمكونات التقنية المتقدمة كان يتطلب خبرات متواصلة في البرمجة وإدارة البيانات لم تكن متاحة بشكل موحد في جميع البلدان.

9. **النتائج 16-18:** لقد أرسى المشروع ظروفاً هيكلية تدعم استمرار النفاذ الميسر إلى المشروع والتوسيع المحتمل لنواتجه. ويجري توحيد المنهجية والدراسات القطرية من أجل إتاحتها للجمهور من خلال منصة الويبو المخصصة، وهو ما يعزز الشفافية والقيمة المرجعية بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وهناك أدلة تفيد بأن النتائج التحليلية توجّه المناقشات المتعلقة بسياسات الملكية الفكرية والابتكار في البلدان الرائدة. ومع ذلك، يعتمد التطبيق المستدام والتحديث الدوري للتحليلات على استمرار الالتزام المؤسسي والقدرة التقنية على مستوى السلطات الوطنية. وتشير الاختلافات في هياكل التوظيف والخبرة التقنية إلى أنّ الاستدامة الطويلة الأجل ستتوقف على استمرار الأولويات المؤسسية على المستوى الوطني، على أن تُستكمل حسب الاقتضاء بالمشاركة التقنية المحددة الهدف.

تنفيذ توصيات أجندة التنمية

10. **النتائج 19-21:** نفذ المشروع بشكل فعلي التوصيات ذات الصلة من أجندة التنمية عن طريق الجمع بين المساعدة التقنية القائمة على الطلب (التوصية 1 من أجندة التنمية) وتعزيز القدرات المؤسسية (التوصية 10 من أجندة التنمية) والتحليل التجريبي لدعم وضع سياسات الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية (التوصيات 4 و35 و37 من أجندة التنمية). ومن خلال تمكين البلدان المستفيدة من تنظيم بيانات الملكية الفكرية والبيانات الاقتصادية ذات الصلة، وتحليل هذه البيانات، ساهم المشروع في زيادة فعالية استخدام أنظمة الملكية الفكرية وصياغة السياسات القائمة على الأدلة. وأدى إدماج مؤشرات التحليل والابتكار المصنفة بحسب نوع الجنس إلى تعزيز التوافق مع الأهداف التي تركز على التنمية.

الاستنتاجات والتوصيات

11. **الاستنتاج 1 (بخصوص النتائج 8-9، و12-13).** لقد حقق المشروع أهدافه التقنية الأساسية عن طريق وضع واعتماد إطار منهجي منظم بشأن تنظيم بيانات الملكية الفكرية والابتكار وتحليلها في أربعة بلدان رائدة. ومن خلال دورات التنفيذ المتكررة، تم تنقيح المنهجية ودمجها في نظام تحليلي قوي يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويوفّر الإطار الناشئ أساساً تقنياً قابلاً للتكرار يمكن تكييفه من قبل الدول الأعضاء الأخرى التي تسعى إلى تعزيز سياسات الملكية الفكرية والابتكار القائمة على الأدلة.

12. **الاستنتاج 2 (بخصوص النتائج 10-11، و17).** حقق المشروع مكاسب كبيرة في القدرة التفسيرية والتحليلية بين أصحاب المصلحة الوطنيين؛ غير أن التنفيذ الكامل والمستقل للمنهجية وعناصرها التقنية المتقدمة لا يزال متوقفاً على تعزيز القدرات التقنية الطويلة الأجل. وكثيراً ما وصف أصحاب المصلحة الابتكار والتحليل المصنّف بحسب نوع الجنس بأنهما ينطويان على قيمة خاصة من أجل التفكير المتعمق في السياسات. وفي الوقت نفسه، أظهرت تجربة التنفيذ أنّ المكونات المتقدمة لتدفق العمل المنهجي - لا سيما تلك المتعلقة باستيعاب البيانات والمواءمة والمعالجة القائمة على الترميز - تتجاوز الخبرة التقنية المتاحة في بعض المؤسسات. ولذلك، يتوقف استمرار تطبيق المنهجية وتحديثها على تحديد الأولويات المؤسسية المستدامة على المستوى الوطني، وكذلك تفعيل الفعال لآليات الدعم التقني في الويبو.

13. **الاستنتاج 3 (بخصوص النتائج 14-15، و18).** لقد أرسى المشروع ظروفاً هيكلية تدعم استمرار إمكانية النفاذ وتوسيع نطاق نواتج المشروع خارج البلدان الرائدة. وتفضي إتاحة المنهجية والدراسات القطرية للعموم من خلال منصة الويبو "أثر نظام الملكية الفكرية واستخدامه" إلى تعزيز الشفافية والوضوح وآفاق الاستخدام الأوسع نطاقاً. ويدعم الهيكل المعياري للإطار المنهجي والتقني ومدى توافقه مع الأنظمة الإقليمية للملكية الفكرية، بما في ذلك المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI)، إمكانية التكرار في سياقات مؤسسية متنوعة. وسيتوقف مدى تحويل هذه المسارات إلى استخدام مستدام على المشاركة المؤسسية الوطنية والآليات الفعالة لدعم المتابعة.

14. **الاستنتاج 4 (بخصوص النتائج 19-21).** نفذ المشروع توصيات أجندة التنمية ذات الصلة بطريقة موضوعية عن طريق الجمع بين المساعدة القائمة على الطلب وتعزيز القدرات المؤسسية والتحليل التجريبي من أجل دعم وضع سياسات الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية.

15. **التوصية 1 (بخصوص الاستنتاجين 2-3، والنتائج 10-11، و17-18).** تعزيز الاستدامة من خلال الدعم التقني الهادف لأغراض المتابعة والتواصل الواضح بشأن طرائق الدعم المتاحة. وبناءً على إجراءات المتابعة المتوخاة في تقرير الإنجاز، ينبغي للويبو توحيد وتفعيل آليات لدعم مواصلة تطبيق سير العمل المنهجي وتحديثه. ويمكن أن يشمل ذلك عيادات تقنية دورية، وتسهيل جلسات للتبادل بين الأقران فيما بين البلدان الرائدة من أجل زيادة التعلم المتبادل. ومن شأن التواصل الواضح مع البلدان الرائدة فيما

يتعلق بالأشكال المتاحة لدعم المتابعة - بما في ذلك توفير مجموعات بيانات محدثة للمؤشرات وتعليقات تقنية على مسودة التحليلات - أن يزيد من تعزيز الاستدامة والاعتماد.

16. **التوصية 2 (بخصوص الاستنتاج 1 والنتيجتين 12-13).** تعزيز النشر الاستراتيجي من خلال نواتج موجزة موجهة نحو السياسات. وقد تنظر الويبو في استكمال الدراسات القطرية التقنية - عند الاقتضاء - بملخصات تنفيذية موجزة أو موجزات موجهة نحو السياسات تسلط الضوء على النتائج الرئيسية والآثار الاستراتيجية. ويمكن أن تيسر هذه الأنساق المشاركة على المستويات العليا لصنع القرار ودعم إدماج الرؤى التحليلية في العمليات الوطنية للسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار.
17. **التوصية 3 (بخصوص الاستنتاجين 2-3، والنتائج 1-2، و17).** إدراج اعتبارات الجاهزية المنظمة في المشاريع التقنية الكبيرة في المستقبل. وبالنسبة إلى المبادرات المستقبلية التي تنطوي على هندسة معقدة للبيانات ونقل منهجي، يمكن للويبو أن تنظر في إدراج تقييمات التأهب المنظمة في البداية من أجل توضيح الحد الأدنى من توافر البيانات، والقدرة التقنية، والالتزام المؤسسي. ويمكن أن يساعد تحديد التوقعات بوضوح على مواءمة الطموح التقني مع القدرة الاستيعابية الوطنية.

أولاً. مقدمة

18. هذا التقرير هو تقييم مستقل لمشروع أجددة التنمية (DA_1_4_10_35_37_01) بشأن تنظيم البيانات الإحصائية ووضع وتنفيذ منهجية لتقييم آثار استخدام نظام الملكية الفكرية. وحصل المشروع على الموافقة في الدورة السادسة والعشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) (الوثيقة CDIP/26/4)، التي عُقدت في جنيف في نوفمبر 2021. وقد استُهل المشروع بأعمال تحضيرية في يناير 2022، وبدأ التنفيذ في يونيو 2022. وأُنجز المشروع في ديسمبر 2025. وخلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة التنمية، مُنح تمديد لمدة أربعة أشهر للمشروع، وبلغت مدته الإجمالية بذلك 40 شهراً، دون أي آثار على الميزانية. وبلغ مجموع ميزانية المشروع 499,300 فرنك سويسري. وتُنفذ المشروع في البلدان الأربعة الرائدة، وهي بوتان وكوت ديفوار والسلفادور وإندونيسيا. وعلى مستوى الويبو، تولّى إدارة هذا المشروع قطاع الأنظمة الإيكولوجية للملكية الفكرية والابتكار. وفي حالة كوت ديفوار، انطوى التنفيذ على تنسيق مع المكتب الوطني للملكية الفكرية، واستُمدت بيانات الإيداع المتعلقة بالملكية الفكرية من المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والمنظمة الإقليمية للملكية الفكرية في غرب ووسط أفريقيا المسؤولة عن الفحص المركزي وإدارة البيانات لفائدة الدول الأعضاء فيها.

ثانياً. وصف المشروع

19. الأهداف: تمثل الهدف من المشروع في بناء القدرات بين القائمين على إدارة قواعد البيانات المتعلقة بالملكية الفكرية حتى يتمكنوا من ترجمة البيانات إلى أدلة موثوقة للدراسات التجريبية. وبغية تحقيق ذلك، كان الهدف هو إيجاد أوجه تآزر بين البيانات الواردة في قواعد بيانات الملكية الفكرية وسائر البيانات الإحصائية والبيانات الاقتصادية ذات الصلة التي يُفترض أن تُترجم إلى بيانات تجريبية تساعد على رصد استخدام الملكية الفكرية على المستوى الوطني. وقد كان من المقرر تحقيق ذلك من خلال مسارات العمل الرئيسية الأربعة التالية:

- 1) تهيئة وتنظيم البيانات القائمة المتعلقة بالملكية الفكرية في قواعد بيانات مكاتب الملكية الفكرية ذات الصلة، والبيانات الإحصائية والاقتصادية التكميلية التي تحتفظ بها أجهزة وطنية أخرى و/أو مصادر أخرى للبيانات الإحصائية، أو بيانات الأداء الاقتصادي التي تحتفظ بها وكالات حكومية أخرى؛
- 2) وبناء قدرات المسؤولين المعنيين من خلال التدريب على إعداد دراسات تجريبية حول استخدام نظام الملكية الفكرية؛
- 3) ووضع منهجية لإعداد دراسات تجريبية بشأن استخدام نظام الملكية الفكرية من شأنها أن تساعد، في جملة أمور منها، دعم تصميم سياسات بشأن هذه المسألة و/أو تنفيذها، استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية؛
- 4) واستكشاف الطرائق الافتراضية واستخدامها في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالبنود 1-3 (على النحو المذكور أعلاه)، من أجل إعداد أي سيناريو في سياق الجائحة العالمية، وتعزيز التنفيذ وقابلية التحويل وقدرة نواتج المشروع على الصمود.¹

ثالثاً. لمحة عامة عن معايير التقييم ومنهجيته

¹ ملاحظة: أنشئت مسارات عمل خلال جائحة كوفيد-19 العالمية للفترة 2020-2022.

20. تمثل هدف التقييم في استخلاص الدروس من التجربة المكتسبة أثناء تنفيذ المشروع، وتقييم أداء المشروع، بما في ذلك تصميم المشروع وإدارته والتنسيق والاتساق والتنفيذ والنتائج المحققة. وسعى التقييم كذلك إلى توفير معلومات تقييمية قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار في لجنة التنمية.

21. وجرى تنظيم التقييم حول عشرة أسئلة تقييم مقسمة إلى أربعة محاور: تصميم المشاريع وإدارتها وفعاليتها توصيات أجندة التنمية واستدامتها وتنفيذها. وأجاب المشاركون على هذه الأسئلة مباشرة في القسم المعنون "النتائج الرئيسية" أدناه.

22. واستخدم التقييم مجموعة من الأساليب. وإضافة إلى استعراض جميع الوثائق ذات الصلة، أُجريت مقابلات عبر الإنترنت مع عشرة من موظفي الويبو وخمس جهات تنسيق للبلدان المستفيدة وموظفي مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، وممثل البعثة الدائمة للسلفادور، وثلاثة مشاركين في الدورات التدريبية من بلدين من البلدان الرائدة.

رابعاً. النتائج الرئيسية

23. نُظِم هذا القسم استناداً إلى مجالات التقييم الأربعة، على النحو الوارد في اختصاصات هذا التقييم. وتُقدّم الإجابات عن كل سؤال تقييمي مباشرة تحت العناوين الخاصة بكل مجال.

ألف. تصميم المشروع وإدارته

مدى ملاءمة وثيقة المشروع الأولية للاسترشاد بها في تنفيذ المشروع وتقييم النتائج المحققة.

24. **النتيجة 1:** قَدِّمَت وثيقة المشروع الأولية إطاراً واضحاً وهيكلية للتنفيذ، إضافة إلى تحديد أهداف محددة، وترتيب منطقي للأنشطة، ومخرجات قابلة للتحديد. وتفضّل اقتراح المشروع في هدف تعزيز القدرة الوطنية على تنظيم بيانات الملكية الفكرية ووضع منهجيات لتقييم الأثر. وحدد المخرجات الرئيسية، بما في ذلك تقييم البيانات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية والبيانات ذات الصلة، وتوحيدها، ووضع إطار منهجي، وإعداد التحليلات الاقتصادية، وتقديم الدورات التدريبية. وقد كان التسلسل من تقييم البيانات إلى النواتج التحليلية وبناء القدرات منظماً بطريقة منطقية وقدم خارطة طريق عملية للتنفيذ. وفي حين حُدِّدَت السلفادور بوضوح منذ البداية بوصفها الدولة العضو التي قدمت الاقتراح والبلد الرائد الأول، اختيرت البلدان المستفيدة المتبقية خلال عملية التنفيذ. ووضع الاقتراح معايير اختيار بلدان إضافية؛ لكن هذا النهج ينطوي على شيء من عدم اليقين فيما يتعلق بالتوقيت ومستوى جاهزية البيانات، مما أثر على تسلسل أنشطة التنفيذ المبكر.

25. **النتيجة 2:** لقد تبين أن مستوى الطموح التقني في التصميم الأولي كان صعباً في الممارسة العملية، لا سيما في ضوء تفاوت القدرات الاستيعابية الوطنية. ورغم أن تصميم المشروع كان يتوخى الاستيعاب التدريجي للمكونات المتقدمة المتعلقة بهندسة البيانات والتحليل الاقتصادي، أظهرت تجربة التنفيذ في المشروع أن مستويات القدرات، وجاهزية البيانات، والظروف المؤسسية، تختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان. ومن الناحية العملية، تمكنت المؤسسات المستفيدة عموماً من استخدام النواتج التحليلية وتفسيرها، في حين أن تكرار المكونات التقنية بطريقة مستقلة يتطلب مستويات أعلى من المهارات المتخصصة والمشاركة المستمرة بعد الإطار الزمني الأصلي.

26. **النتيجة 3:** يتضمّن تصميم المشروع مخرجات محددة ومؤشرات إنجاز؛ ومع ذلك، لم يُوضَح التغيير على مستوى النتائج ولم يجر تتبعه بصورة منهجية. ويتضمّن الاقتراح جدولاً بالنواتج ومؤشرات الإنجاز الناجح، وركز في المقام الأول على مخرجات مثل اختيار البلدان، وتطوير قواعد البيانات، والاختبار المنهجي، والدورات التدريبية. ورغم أن هذه العناصر توفر أساساً لرصد التقدم المحرز في التنفيذ، لكن التصميم لم يتضمن مؤشرات محددة بوضوح على مستوى النتائج تعكس التغيير المؤسسي أو السلوكي المتوقع، مثل تحسين استخدام بيانات الملكية الفكرية في العمليات السياسية أو إضفاء الطابع المؤسسي على المنهجية. ونتيجة لذلك، اعتمد تقييم تعزيز القدرات على المدى الطويل اعتماداً كبيراً على الأدلة النوعية عوضاً عن الأهداف القابلة للقياس المحددة مسبقاً.

أدوات رصد المشروع والتقييم الذاتي وإعداد التقارير وتحليل مدى فائدتها وملاءمتها لتوفير معلومات وجهية لفريق المشروع والأطراف المعنية الرئيسية لأغراض اتخاذ القرار.

27. **النتيجة 4:** لقد كانت آليات الرصد والإبلاغ الخاصة بالمشروع ملائمة وتدعم الإدارة التكميلية. وكانت أدوات رصد المشروع مناسبة لأغراض إبلاغ الدول الأعضاء في لجنة التنمية بشأن التقدم العام المحرز، ولا سيما من خلال التقارير المرحلية الموحدة للمشروع. وشملت هذه التقارير تقييماً ذاتياً منظماً من خلال نظام إشارة المرور، وقدمت تحديثات شفافة عن حالة التنفيذ وحالات التأخير والتحديات. وجرى توثيق التعديلات المدخلة على الجداول الزمنية والتسلسل والنهج التقنية، ودُكرت مسوغات هذه التعديلات. واستُخدمت تحديثات التنفيذ الموثقة في التقارير المرحلية -لا سيما فيما يتعلق بجودة البيانات ومعالجة المسائل في البلدان الرائدة الأولى - في توجيه التحسينات المنهجية اللاحقة والتعديلات المدخلة على الجداول الزمنية.

مدى مساهمة هيئات أخرى في أمانة الويبو في فعالية وكفاءة تنفيذ المشروع، وفي التمكين من ذلك.

28. **النتيجة 5:** لقد دعم التنسيق داخل الأمانة التنفيذ الفعال للمشروع، إذ اضطلعت الشعب الإقليمية بدور تيسيري، على الرغم من أن مشاركتها لم تكن مدمجة بشكل منهجي منذ البداية. وأفاد أعضاء فريق المشروع بوجود تعاون سلس ضمن قسم اقتصاد الابتكار، ومع الوحدات التقنية المعنية الأخرى. ووصفت عمليتا التواصل وإيجاد حلول للمشاكل على المستوى الداخلي بأن لهما طابع بناءً وتجاوياً، لا سيما في التصدي للتحديات المتعلقة بالبيانات. وأشار التقرير المرحلي إلى أن شعبة تنسيق أجندة التنمية تدعم أيضاً التواصل مع الدول الأعضاء المهتمة، مما يسهل بروز المشروع على نطاق أوسع في مناقشات لجنة التنمية. وتفيد المقابلات مع موظفين من شعبة آسيا والمحيط الهادئ وشعبة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بأنها سهلت التعامل مع النظراء الوطنيين ووفرت فهماً سياقياً. وفي الوقت نفسه، لم تكن مشاركتهم منظمة رسمياً في بداية المشروع وتطورت أثناء التنفيذ، مما يعكس وجود نموذج تنسيق تكيفي عوضاً عن نموذج تنسيق محدد مسبقاً.

مدى تحقق المخاطر المحددة في وثيقة المشروع الأولية أو مدى التخفيف من حدتها.

29. **النتيجة 6:** لقد تحققت المخاطر الرئيسية المحددة في وثيقة المشروع بشكل جزئي، لا سيما فيما يتعلق بجودة البيانات والتحاق البلدان واستمرارية الأفرقة، ولكن تم التخفيف من حدتها من خلال تدابير تكيفية دون المساس بتحقيق النواتج. وتتطلب التحديات المتعلقة بالاكتمال والجودة وقتاً إضافياً للاستيعاب والمواءمة، لا سيما في البلدان الرائدة الأولى. وإضافة إلى ذلك، يتطلب تحديد البلدان المستفيدة والتحاقها بذل جهود تنسيق مستمرة. وأثناء التنفيذ، يشكّل رحيل أحد أعضاء الفريق خطراً على الاستمرارية؛ وقد غولجت هذه المسألة من خلال تعيين زميل بديل وتمديد الجدول الزمني دون أي تكلفة. ومكنت هذه التدابير الأمانة من الحفاظ على الجودة التقنية وإنجاز كل المخرجات المقررة. ولا يوجد أي خطر حاسم أدى في نهاية المطاف إلى تقويض جدوى المشروع أو أهدافه.

قدرة المشروع على الاستجابة للاتجاهات والتكنولوجيات الناشئة وغيرها من العوامل الخارجية.

30. **النتيجة 7:** لقد أظهر المشروع مرونة في الاستجابة للتحديات التقنية والسياقية التي جرى مواجهتها أثناء التنفيذ. وفي الممارسة العملية، تأثر التنفيذ في المقام الأول بالتحديات المتعلقة بالبيانات وليس بالاضطرابات الخارجية. وتتطلب الاختلافات في هيكليات البيانات الوطنية واكتمالها ونسقتها وقتاً إضافياً للاستيعاب والمواءمة والتحقق من الجودة، لا سيما في البلدان الرائدة الأولى. وأدت هذه التحديات إلى تحسينات منهجية، وإدخال تعديلات على الجداول الزمنية وتقديم التدريب، وتوسيع نطاق المشروع بلا تكلفة. وفي حين تضمنت طرائق التنفيذ عناصر افتراضية على النحو المتوخى في البداية، تشير المقابلات إلى أن الجائحة نفسها لم تشكل قيوداً رئيسياً لأنها لم تعد تمثل أحد العوامل الرئيسية خلال تنفيذ المشروع. وبشكل عام، تكيف المشروع مع الظروف التقنية والمؤسسية المتطورة، بالتوازي مع الحفاظ على أهدافه الأصلية.

باء. فعالية المشروع

فعالية المشروع من حيث تهيئة وتنظيم البيانات الموجودة في قواعد البيانات الخاصة بمكتب الملكية الفكرية المختص، فضلاً عن البيانات المستقاة من الاستبيانات التي تجرّها كيانات وطنية أخرى وأو من مصادر أخرى للبيانات الإحصائية أو البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي الموجودة لدى هيئات الدولة الأخرى.

31. **النتيجة 8:** لقد كان المشروع فعالاً في تقييم بيانات الملكية الفكرية الوطنية وتنظيمها وتوحيدها، وتحسين إمكانية استخدامها لأغراض التحليل والسياسات. وفي شتى البلدان الرائدة، دعم المشروع التحقق من مجموعات البيانات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية وتنسيقها والتحقق من جودتها، بما في ذلك المقارنة مع مصادر البيانات الدولية. وعلى نحو منهجي، جرى تحديد ومعالجة الثغرات وأوجه عدم الاتساق من خلال عمليات التنقية والتوحيد. وأفاد النظراء الوطنيون باستمرار بأن البيانات المتاحة كانت مجزأة أو غير مستخدمة قبل المشروع. وبعد التنفيذ، مكنت قواعد البيانات المنظمة والنواتج التحليلية من وضع تحديد أوضح للاتجاهات القطاعية، وملفات مودعي الطلبات، وأنماط الابتكار، مما يعزّز بالتالي الاستخدام العملي لبيانات الملكية الفكرية الوطنية لأغراض التحليل والإبلاغ.

32. **النتيجة 9:** لقد لمس أصحاب المصلحة إدخال تحسينات كبيرة على قدرتهم على تفسير البيانات المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها، على الرغم من اختلاف درجة المعالجة التقنية المستقلة. وتشير المقابلات مع النظراء الوطنيين في السلفادور وإندونيسيا وكوت ديفوار، فضلاً عن التعليقات الواردة من الدراسات الاستقصائية الخاصة بالدورات التدريبية، إلى أن المشاركين اكتسبوا فهماً أوضح للطريقة التي يمكن بها لبيانات الملكية الفكرية أن توجه التخطيط الاستراتيجي وموجزات السياسات وتحليل الابتكار. وفي السلفادور، أفاد النظراء بأن نواتج المشروع كانت مناسبة التوقيت ووجهت عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وعمليات التخطيط ذات الصلة، وتنفيذها. وفي الوقت نفسه، تتطلب المكونات الأكثر تقدماً في النظام - ولا سيما تلك التي تنطوي على استيعاب البيانات ومواءمتها ومعالجتها القائمة على الترميز - مهارات إحصائية وبرنامجية متخصصة غير متاحة باستمرار لدى مكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

فعالية المشروع من حيث الاستفادة من أفضل الممارسات لبناء قدرات المسؤولين المعنيين، وتزويدهم بالتدريب الذي يحتاجون إليه لتطوير هذه الأنواع من الدراسات التجريبية.

33. النتيجة 10: لقد رأى المشاركون أنّ الدورات التدريبية وجيهة للغاية ومفيدة للمشاركين، مما أسهم في تحسين فهم الطريقة التي توجه بها بيانات الملكية الفكرية التحليل الاقتصادي ووضع السياسات. واستناداً إلى معلومات الحضور المتاحة في البلدان الرائدة الأربعة، إضافة إلى الكامرون، فيما يتعلق بالدور الإقليمي للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، شارك نحو 109 مشاركين في الدورات التدريبية المتعلقة بالمشاريع. وإضافة إلى المكاتب الوطنية للملكية الفكرية والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، شمل المشاركون ممثلين عن الوكالات الحكومية الأخرى والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وتشير الردود السابقة للتدريب، على سبيل المثال في إندونيسيا، إلى أنه من المتوقع أن يعزز المشاركون فهم اقتصاديات الابتكار، وتصميم السياسات القائمة على الملكية الفكرية، واستخدام المؤشرات والتصورات لدعم الاستراتيجيات الاقتصادية والابتكارية الوطنية. وفي وقت لاحق، أشارت الدراسات الاستقصائية الخاصة بتقييم الدورات التدريبية إلى مستويات عالية من الرضى لدى المشاركين، وأنهم لمسوا ارتباطها بالمسؤوليات المهنية. وأعرب المستجيبون على وجه الخصوص عن تقديرهم للأمنلة العملية وإدخال مؤشرات الابتكار، والصلة بين بيانات الملكية الفكرية وتحليل السياسات. وسلط العديد من المشاركين الضوء على أن إدراج التحليل المتعلق بنوع الجنس كان له قيمة خاصة، مشيرين إلى أن صانعي القرار يطلبون بشكل متزايد رؤى مصنفة بحسب نوع الجنس. وبشكل عام، عزز المشروع القدرات التفسيرية والتحليلية للمسؤولين المعنيين فيما يتعلق باستخدام بيانات الملكية الفكرية.

34. النتيجة 11: في حين عززت الدورات التدريبية الفهم التحليلي والمهارات التفسيرية، لم يتحقق باستمرار التنفيذ المستقل والكامل للمكونات التجريبية والتقنية الأكثر تقدماً من المنهجية التي تم تطويرها ضمن الإطار الزمني للمشروع. وجمعت الدورات التدريبية التي بلغت مدتها ثلاثة أيام أسساً منهجية بشأن أنظمة الملكية الفكرية والنظم الإيكولوجية للابتكار مع تقنيات تحليل البيانات وتفسير المؤشرات، وربطت النتائج التجريبية بالمناقشات السياسية. وفي حين عزز المشاركون فهمهم لمؤشرات الابتكار والتحليل ذي الصلة بالسياسات، لا يزال هناك انعدام في التكافؤ بين استيعاب المكونات الأكثر تقنية لمعالجة البيانات - ولا سيما تلك المتعلقة باستيعاب البيانات والمواءمة والمعالجة القائمة على الترميز بلغة بايثون. وبالنسبة إلى العديد من المشاركين، كانت العناصر القائمة على البرمجة جديدة وتتطلب ممارسة عملية أكثر استمرارية من الجدول الزمني المتاح للتدريب. وأشارت العديد من المؤسسات الشريكة خلال المقابلات إلى أنه قد يكون من الضروري مواصلة المشاركة أو التعاون مع الجهات الفاعلة التقنية الخارجية من أجل الحفاظ على سير العمل المنهجي الكامل، مما يعزز أهمية آليات المتابعة المنظمة.

فعالية المشروع من حيث الاستعانة بأفضل الممارسات لاعتماد منهجية لإعداد دراسات تجريبية حول الملكية الفكرية من شأنها أن تساعد في أمور عديدة من بينها دعم تصميم و/أو تنفيذ السياسات في هذا المجال، باستخدام بيانات حديثة وذات الصلة قدر الإمكان.

35. النتيجة 12: لقد نجح المشروع في تطوير واختبار منهجية منظمة وفعالة من الناحية التقنية من أجل تهيئة بيانات الملكية الفكرية وتحليلها، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتؤكد الوثائق والمقابلات الداخلية أن المنهجية قد صُممت استناداً إلى الخبرة الدولية، بما في ذلك التقارير التقنية والمؤلفات الأكاديمية بشأن مؤشرات الملكية الفكرية والابتكار، والتشاور مع الخبراء الخارجيين ووحدات الويبو المعنية. وجرى تنفيذ الإطار وتحسينه تدريجياً في أربعة بلدان رائدة، إضافة إلى استخلاص الدروس من دورات التنفيذ المتعاقبة من أجل توجيه توحيدها. وتدمج النسخة النهائية بنية لقاعدة بيانات منظمة ومجموعات بيانات لمؤشرات موحدة مدعومة بمجموعة أدوات قائمة معيارية قائمة على لغة بايثون. ويسمح الهيكل المعياري للمكونات الرئيسية - بما في ذلك استيعاب البيانات وإثرائها وحساب المؤشرات - أن يجري تكييف هذه المكونات بما يتماشى مع شروط البيانات الوطنية. وقام النظام بتوحيد عملية استيعاب البيانات ومواءمتها وتوليد المؤشرات من خلال العمليات الآلية والمتغيرات الموحدة وعمليات التحقق من الجودة، مما يعزز الدقة وقابلية المقارنة بين البلدان. وطُبقت التحسينات المنهجية بأثر رجعي على مجموعات البيانات التجريبية السابقة من أجل ضمان الاتساق التحليلي.

36. النتيجة 13: أظهرت المنهجية الأهمية السياسية وقابلية التطبيق العملي في البلدان الرائدة من خلال توليد نواتج تحليلية منظمة من أجل توجيه وضع سياسات الملكية الفكرية، وتنفيذها. وفيما يخص كل بلد رائد، أعدت خمس دراسات مواضيعية تشمل ما يلي: "1" أنظمة الملكية الفكرية؛ "2" والنظم الإيكولوجية للابتكار؛ "3" والشؤون الجنسانية؛ "4" والنظم الإيكولوجية دون الوطنية؛ "5" والقدرات الابتكارية، المصممة لدعم مناقشات السياسات القائمة على الأدلة. وعلى سبيل المثال، بحثت الدراسات في استخدام نظام الملكية الفكرية وأثره، والتوزيع القطاعي لإداعات الملكية الفكرية، وتصنيف المودعين (المحليين مقابل الأجبيين)، والتركيز الجغرافي لأنشطة الابتكار، والتحليل المفصل بحسب نوع الجنس لأبوة الاختراع، ومؤشرات مختارة بشأن درجة تعقيد الابتكار. وقد كانت مسودة الدراسات بمثابة مواد تدريبية أساسية وخضعت لإجراءات التحقق الداخلية والخارجية التي يشارك فيها أصحاب المصلحة الوطنيون. ويجري العمل على استكمالها من أجل نشرها على منصة الويبو "أثر نظام الملكية الفكرية واستخدامه". وتشير المقابلات إلى أنّ التحليلات عززت المناقشات السياسية والتفكير الاستراتيجي داخل المؤسسات الشريكة، ولا سيما في مجالات مثل تنمية القدرات الابتكارية ومشاركة الجنسين في الابتكار. وفي السلفادور وإندونيسيا، أفاد أصحاب المصلحة بأن النتائج التحليلية وجهت وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية وتنفيذها.

فعالية المشروع من حيث بحث إمكانية تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالبنود من 1 إلى 3 أعلاه عبر منصة افتراضية، من أجل الاستعداد لأي سيناريو في بنشأ في السياق الحالي للجائحة العالمية، وتعزيز قابلية نقل نتائج المشروع، من حيث المنهجية وقواعد قواعد البيانات الموجودة، إلى الدول الأعضاء الأخرى.

37. النتيجة 14: استخدم المشروع طرائق التنفيذ الافتراضية بشكل فعال من أجل التنفيذ، على الرغم من أن المشاركة الحضورية اعتبرت بأنها تفضي إلى تعميق التعلم التقني بقدر أكبر في بعض السياقات. واستُخدمت حلقات العمل الافتراضية والتعاون عن بُعد بنجاح لأغراض التدريب، والتحقق من البيانات، والمناقشات المنهجية في شتى البلدان الرائدة. وتشير المقابلات إلى أن الجائحة نفسها لم تشكل قيلاً رئيسياً للتنفيذ كما كان عليه الحال إلى حد كبير عند تنفيذ المشروع. وأفاد المشاركون عموماً بأن الدورات الافتراضية كانت عملية وغنية بالمعلومات. ومع ذلك، أشار بعض أصحاب المصلحة - ولا سيما في كوت ديفوار - إلى أن التدريب الحضوري قد يسر الممارسة العملية المكثفة، والتفاعل الأوثق، وتقليل الاضطرابات المتعلقة بالاتصال. ورغم أن تقديم التدريب الافتراضي مكن من تحقيق الاستمرارية وقابلية المقارنة بين البلدان، رأى بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن فعاليته محدودة إلى حد ما مقارنة بالمشاركة الحضورية فيما يخص العناصر التقنية المتقدمة.

38. النتيجة 15: لقد وضع المشروع الأسس اللازمة لنقل المنهجيات إلى الدول الأعضاء الأخرى، على الرغم من أن توسيع النطاق خارج البلدان الرائدة لا يزال محتملاً. وتدعم الهيكلية الموحد للمنهجية، وتنقيحها المتكرر، ووثائقها الموجودة بإصدارات متاحة للجمهور، إمكانية التكرار المحتمل في سياقات إضافية. ويعزز توحيد المخرجات من خلال منصة الويبو "أثر نظام الملكية الفكرية واستخدامه" من إمكانية النفاذ والبروز. ورغم إظهار المشروع لإمكانية تكييف النظام مع بيانات البيانات الوطنية المتنوعة، لا تزال الأدلة على النقل الفعلي إلى خارج البلدان الرائدة الأربعة محدودة في هذه المرحلة. وبالتالي، تم إثبات إمكانية نقل التكنولوجيا من حيث المبدأ، ويُحتمل أن يتوقف الاعتماد الأوسع نطاقاً على الطلب المستقبلي والدعم التقني المستمر من الويبو.

جيم. الاستدامة

احتمالية استمرار استخدام نواتج المشروع من قبل البلدان المستفيدة وأصحاب المصلحة بعد إنجاز المشروع.

39. النتيجة 16: هناك احتمال معقول بأن تواصل البلدان المستفيدة الاستفادة من النواتج التحليلية المتولدة عن المشروع، ولا سيما لأغراض التخطيط وإعداد التقارير. وأشار النظراء الوطنيون إلى استمرار الاهتمام باستخدام التقارير التحليلية ومجموعات البيانات المنظمة للاسترشاد بها في التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ المؤسسي والمناقشات بشأن أداء الابتكار. وفي السلفادور وإندونيسيا، ارتبطت النواتج بوضع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وتنفيذها. وأشار العديد من أصحاب المصلحة أيضاً إلى أهمية مؤشرات الملكية الفكرية من أجل تحديد المواقع في أطر معيارية أوسع للابتكار، بما في ذلك مؤشر الويبو العالمي للابتكار. وتشير هذه العوامل إلى أنه من المرجح أن تحتفظ الرؤى التحليلية المتولدة ذات الصلة بأهميتها السياسية حتى بعد الإطار الزمني للمشروع.

40. النتيجة 17: تتوقف استدامة تدفق العمل المنهجي الكامل على استمرار الالتزام المؤسسي وتوطيد القدرات التقنية داخل البلدان المستفيدة. وأرسى المشروع أصول هيكلية دائمة، بما في ذلك قواعد بيانات قطرية منهجية، ومجموعات بيانات موحدة للمؤشرات، ومجموعة أدوات معيارية قائمة على لغة بايثون، ووثائق متاحة للجمهور، مما يوفر أساساً لمواصلة العمل التحليلي بعد دورة المشروع. ورغم أنه من المرجح أن تبقى النواتج التحليلية مفيدة، فإن تحديث التقارير ببيانات حديثة يتطلب معالجة تقنية لاستيعاب البيانات ومواءمتها والعمليات القائمة على الترميز. وأشار العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن التحليلات كانت، وقت التقييم، تستند إلى البيانات المتاحة أثناء التنفيذ، وأن إعداد دراسات محدثة بشكل مستقل سيتطلب خبرة عملية إضافية ووقتاً من الموظفين المكرسين. وفي بعض السياقات، أشارت المؤسسات إلى أن قد يكون من الضروري الاستعانة بمقدمي خدمات خارجيين لأداء المهام التقنية. وأشارت الأمانة إلى عزمها على دعم الاستمرارية من خلال تقديم مجموعات بيانات محدثة للمؤشرات، وتعليقات تقنية بشأن مسودات التقارير، ومبادرات مستمرة لمشاركة المعارف. ولذلك، لا تزال الاستدامة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأولويات المؤسسية وتخصيص الموارد التقنية المناسبة على المستوى الوطني.

41. النتيجة 18: لقد هيا المشروع ظروفاً مواتية لتوسيع نطاق المشروع وتوسيع نطاق اعتماده خارج البلدان الرائدة الأولية. ويجري العمل على إتاحة الإطار المنهجي والدراسات المواضيعية والمواد التدريبية للجمهور من خلال منصة الويبو "أثر نظام الملكية الفكرية واستخدامه" بثلاث لغات من لغات الأمم المتحدة الرسمية (الإنكليزية والفرنسية والإسبانية)، مما يمكن الدول الأعضاء من النفاذ إليها واستخدامها بشكل محتمل. وتتعرّز قابلية تطبيق مجموعة الأدوات التقنية في سياقات مؤسسية متنوعة بفضل التصميم النموذجي ومدى التوافق مع أنظمة الملكية الفكرية الإقليمية، بما في ذلك المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. وإضافة إلى الدورات التدريبية الوطنية الأربع التي نُظمت خلال فترة المشروع، من المقرر إجراء تدريب دولي عبر الإنترنت لفائدة الخبراء التقنيين في أبريل 2026، مما يوسع نطاق نقل المعارف خارج البلدان الرائدة. ويسلّط تقرير الإنجاز الضوء أيضاً على فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث يمكن للبلدان الرائدة تبادل خبراتها مع البلدان النامية الأخرى والبلدان الأقل نمواً.

دال. تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

مدى تنفيذ توصيات أجندة التنمية 1 و4 و10 و35 و37 من خلال هذا المشروع.

لقد خلص هذا التقييم إلى أن المشروع استجاب لهذه التوصيات، على النحو التالي:

42. النتيجة 19: نفذ المشروع بشكل جوهري التوصية 1 من أجندة التنمية من خلال الاستجابة لطلب الدولة العضو ومعالجة أولويات التنمية الوطنية من خلال مساعدة تقنية مصممة خصيصاً. وساهم المشروع في تنفيذ هذه التوصية، نظراً إلى أنه نشأ عن اقتراح من الدول الأعضاء وتم تنفيذه بالتنسيق الوثيق مع البلدان المستفيدة. واسترشد اختيار البلدان بمعايير محددة، وتم تكيف التنفيذ مع بيئات البيانات الوطنية والسياقات المؤسسية. وأكدت المقابلات أن البلدان الرائدة ترى أن التدخل مدفوعاً بالطلب ومتوافقاً مع أولوياتها الإنمائية، ولا سيما في تعزيز سياسات الملكية الفكرية القائمة على الأدلة والقدرة التحليلية.

43. النتيجة 20: ساهم المشروع في تنفيذ التوصيتين 4 و10 من أجندة التنمية من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وتيسير النفاذ إلى المعارف التقنية ومصادر البيانات. ومن خلال تطوير قواعد بيانات منظمة، وأدوات منهجية، ودورات تدريبية هادفة، عزز المشروع قدرة المكاتب الوطنية للملكية الفكرية على تهيئة البيانات المتعلقة بالملكية الفكرية وتحليلها. ويدعم التوافر العام للوثائق المنهجية والدراسات القطرية من خلال منصة الويبو "أثر نظام الملكية الفكرية واستخدامه"، ويدعم كذلك النفاذ إلى المعارف التقنية ويشجع على نشر المعلومات على نطاق أوسع بين الدول الأعضاء.

44. النتيجة 21: يتماشى المشروع مع التوصيتين 35 و37 من أجندة التنمية من خلال دعم البحوث التجريبية ووضع السياسات القائمة على الأدلة بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ومكنت المنهجية التي وضعت في إطار المشروع من إعداد دراسات تجريبية لفحص أنشطة الملكية الفكرية، وأنماط الابتكار، والتخصص القطاعي، والمشاركة المصنفة بحسب نوع الجنس. وأفاد النظراء الوطنيون بأن هذه التحليلات توجه المناقشات السياسية وعمليات التخطيط الاستراتيجي. ومن خلال تعزيز الأساس التحليلي لفهم العلاقة بين الملكية الفكرية والأداء الاقتصادي، ساهم المشروع في إدماج الاعتبارات الإنمائية في عملية صنع سياسات الملكية الفكرية.

خامساً. الاستنتاجات

45. الاستنتاج 1 (بخصوص النتائج 8-9؛ 12-13). حقق المشروع أهدافه التقنية الأساسية عن طريق وضع إطار منهجي منظم، والتحقق منه، من أجل تنظيم بيانات الملكية الفكرية والابتكار وتحليلها في جميع البلدان الرائدة الأربعة. ومن خلال دورات التنفيذ المتكررة، تم تنقيح المنهجية ودمجها في نظام تحليلي قوي يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. ويوفر الإطار الناشئ أساساً تقنياً قابلاً للتكرار يمكن تكيفه من قبل الدول الأعضاء الأخرى التي تسعى إلى تعزيز سياسات الملكية الفكرية والابتكار القائمة على الأدلة.

46. الاستنتاج 2 (بخصوص النتائج 10-11، و17). حقق المشروع مكاسب كبيرة في القدرة التفسيرية والتحليلية بين أصحاب المصلحة الوطنيين؛ غير أن التنفيذ الكامل والمستقل للمنهجية وعناصرها التقنية المتقدمة لا يزال متوقفاً على تعزيز القدرات التقنية الطويلة الأجل. وكثيراً ما وصف أصحاب المصلحة الابتكار والتحليل المصنّف بحسب نوع الجنس بأنهما ينطويان على قيمة خاصة للتفكير المتعمق في السياسات. وفي الوقت نفسه، أظهرت تجربة التنفيذ أنّ المكونات المتقدمة لتدقيق العمل المنهجي - لا سيما تلك المتعلقة باستيعاب البيانات والمواءمة والمعالجة القائمة على الترميز - تتجاوز الخبرة التقنية المتاحة في بعض المؤسسات. ولذلك، يتوقف استمرار تطبيق المنهجية وتحديثها على تحديد الأولويات المؤسسية المستدامة على المستوى الوطني، وكذلك تفعيل الفعال لآليات الدعم التقني في الويبو.

47. الاستنتاج 3 (بخصوص النتائج 14-15، و18). لقد أرسى المشروع ظروفها هيكلياً تدعم استمرار إمكانية النفاذ وتوسيع نطاق نواتج المشروع خارج البلدان الرائدة. وتفضي إتاحة المنهجية والدراسات القطرية للعموم من خلال منصة الويبو "أثر نظام الملكية الفكرية واستخدامه" إلى تعزيز الشفافية والوضوح وآفاق الاستخدام الأوسع نطاقاً. ويدعم الهيكل المعياري للإطار المنهجي والتقني ومدى توافقه مع الأنظمة الإقليمية للملكية الفكرية، بما في ذلك المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، إمكانية التكرار في سياقات مؤسسية متنوعة. وسيتوقف مدى تحويل هذه المسارات إلى استخدام مستدام على المشاركة المؤسسية الوطنية والآليات الفعالة لدعم المتابعة.

48. الاستنتاج 4 (بخصوص النتائج 19-21). نُقّدت توصيات أجندة التنمية ذات الصلة في المشروع بطريقة موضوعية عن طريق الجمع بين المساعدة القائمة على الطلب وتعزيز القدرات المؤسسية والتحليل التجريبي من أجل دعم وضع سياسات الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية.

49. التوصية 1 (بخصوص الاستنتاجين 2-3، والنتائج 10-11، و17-18). تعزيز الاستدامة من خلال الدعم التقني الهادف لأغراض المتابعة والتواصل الواضح بشأن طرائق الدعم المتاحة. وبناءً على إجراءات المتابعة المتوخاة في تقرير الإنجاز، ينبغي للويبو توحيد وتفعيل آليات لدعم مواصلة تطبيق سير العمل المنهجي وتحديثه. ويمكن أن يشمل ذلك عيادات تقنية دورية، وتسهيل جلسات للتبادل بين الأقران فيما بين البلدان الرائدة من أجل زيادة التعلم المتبادل. ومن شأن التواصل الواضح مع البلدان الرائدة فيما

يتعلق بالأنواع المتاحة لدعم المتابعة - بما في ذلك توفير مجموعات بيانات محدثة للمؤشرات وتعليقات تقنية على مسودة التحليلات - أن يزيد من تعزيز الاستدامة والاعتماد.

50. التوصية 2 (بخصوص الاستنتاج 1 والنتيجتين 12-13). تعزيز النشر الاستراتيجي من خلال نواتج موجزة موجهة نحو السياسات. وقد تنظر الويبو في استكمال الدراسات القطرية التقنية، عند الاقتضاء، بملخصات تنفيذية موجزة أو موجزات موجهة نحو السياسات تسلط الضوء على النتائج الرئيسية والآثار الاستراتيجية. ويمكن أن تيسر هذه الأنساق المشاركة على المستويات العليا لصنع القرار ودعم إدماج الرؤى التحليلية في العمليات الوطنية للسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار.

51. التوصية 3 (بخصوص الاستنتاجين 2-3، والنتائج 1-2، و17). إدراج اعتبارات الجاهزية المنظمة في المشاريع التقنية الكبيرة في المستقبل. وبالنسبة إلى المبادرات المستقبلية التي تنطوي على هندسة معقدة للبيانات ونقل منهجي، يمكن للويبو أن تنظر في إدراج تقييمات التأهب المنظمة في البداية من أجل توضيح الحد الأدنى من توافر البيانات، والقدرة التقنية، والالتزام المؤسسي. ويمكن أن يساعد تحديد التوقعات بوضوح على مواءمة الطموح التقني مع القدرة الاستيعابية الوطنية.

[نهاية المرفق، يلي ذلك الملحقات]

الملحق الأول: الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات/استشيروا

أولاً. جهات التنسيق في البلدان المستفيدة وموظفي المكاتب الوطنية للملكية الفكرية:

- السيد بول أساندي، المدير العام، مكتب كوت ديفوار للملكية الفكرية، كوت ديفوار.
- السيدة ميلفي إليزابيث كورنيز فانيغاس، رئيسة المستشارين في سجل الملكية الفكرية، المركز الوطني للسجلات (CNR)، السلفادور.
- السيدة لورا باتشيكو، مديرة الاستخبارات والسياسة الاقتصادية، مديرية الاستخبارات والسياسة الاقتصادية، وزارة الاقتصاد، السلفادور.
- السيد محمد إيفان، محلل في مجال الملكية الفكرية، المديرية العامة للملكية الفكرية، إندونيسيا.
- السيدة نونكو ماغوي، مديرة التعاون المحتمل والتعاون مع المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI)، الكاميرون.

ثانياً. موظفو الويبو:

- السيد خوليو رافو، رئيس قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيد كليمنت ستيرنبرغر، زميل سابق في المشروع، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا (لم يعد يعمل لدى الويبو).
- السيدة ماريا دي لاس مرسيدس مينينديز، زميلة في قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيد فيديريكو موسكاتيلي، خبير استشاري، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيدة كارلوتا ناني، زميل، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيدة إنتان حمدان-ليفرامنتو، كبيرة الاقتصاديين، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيد سيرخيو مارتينيز-كوتو، خبير استشاري، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيد ديفيد سيمونز، مستشار، شعبة آسيا والمحيط الهادئ، الويبو، سويسرا.
- السيد فيكتور غيزار لوبيز، مستشار، شعبة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الويبو، سويسرا.
- السيدة ماري هايرايبتيان، مسؤولة البرامج، شعبة تنسيق أجندة التنمية، الويبو، سويسرا.

ثالثاً. الموظفون الخارجيون من البعثات الدائمة:

- السيدة كوراليا أوسغيدا، مستشارة، البعثة الدائمة للسلفادور (منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية)، سويسرا.

رابعاً. المشاركون في الدورات التدريبية:

- السيد تيودور سونجوان، مدير نظم المعلومات في مكتب الملكية الفكرية الإفريقي (OIFI)، كوت ديفوار.
- السيد لاندري كواسي، مسؤول قسم تكنولوجيا المعلومات، مكتب الملكية الفكرية الإفريقي، كوت ديفوار.
- السيدة ماهراني أفساري، محللة في مجال الملكية الفكرية، المديرية العامة للملكية الفكرية (DGIP)، إندونيسيا.

[يلي ذلك الملحق الثاني]

الملحق الثاني: الوثائق التي استخدمت

1. وثيقة المشروع: [CDIP/26/4](#)
2. التقارير المرحلية للمشروع:
 - أ. الوثيقة [CDIP/29/2](#)، المرفق الثامن، ويمكن الاطلاع على مناقشة لجنة التنمية في الرابط التالي: [البث الشبكي للويبو - اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة التاسعة والعشرون - اليوم الأول، فترة ما بعد الظهر، اعتباراً من 1:54:56](#).
 - ب. [CDIP/31/3](#)، المرفق الرابع، مناقشات لجنة التنمية متاحة على الرابط التالي: [البث الشبكي للويبو - اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة الحادية والثلاثون - اليوم الأول، فترة ما بعد الظهر، اعتباراً من 2:38:50](#).
 - ج. [CDIP/33/3](#)، المرفق الثاني، مناقشات لجنة التنمية متاحة على الرابط التالي: [البث الشبكي للويبو - اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة الثالثة والثلاثون للجنة - اليوم الأول، فترة ما بعد الظهر، اعتباراً من 2:02:02](#).
 - د. [CDIP/35/3](#)، المرفق الثاني، ويمكن الاطلاع على مناقشة لجنة التنمية في الرابط التالي: [البث الشبكي للويبو - اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، الدورة الخامسة والثلاثون - اليوم الثاني، فترة ما بعد الظهر، اعتباراً من 1:56:15](#).
3. تقرير إنجاز المشروع (الوثيقة [CDIP/36/10](#)).
4. نواتج المشروع:
 - تنظيم توحيد بيانات الملكية الفكرية والابتكار، وإثرائها، وتحليلها اقتصادياً، من أجل دعم تصميم السياسات ([الإصدار 1.0](#)).
 - تنظيم توحيد بيانات الملكية الفكرية والابتكار، وإثرائها، وتحليلها اقتصادياً، من أجل دعم تصميم السياسات ([الإصدار 2.0](#)).
 - دراسات بشأن أثر نظام الملكية الفكرية واستخدامه: مبادرة لمشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (خمسة تقارير مواضيعية لكل بلد).
5. وثائق الأحداث/الدورات التدريبية: نتائج الدراسات الاستقصائية للآراء الخاصة بكل بلد رائد.

[يلي ذلك الملحق الثالث]

الملحق الثالث: التقرير الأولي

1. مقدمة

تشكل هذه الوثيقة التقرير الأولي لتقييم مشروع أجندة التنمية بشأن تطوير تنظيم البيانات الإحصائية ووضع وتنفيذ منهجية لتقييم آثار استخدام نظام الملكية الفكرية. واقترحت السلفادور المشروع ووافقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) في دورتها السادسة والعشرين. وقد نُفذ المشروع في الفترة الممتدة من يناير 2022 حتى ديسمبر 2025. ويحدد هذا التقرير الأولي الغرض من التقييم وأهدافه واستراتيجيته ومنهجيته وخطة عمله. وهو بمثابة الوثيقة المرجعية التي توجه عملية التقييم، ويوفر الأساس لتقرير التقييم النهائي، رهناً بموافقة الويبو.

2. الغرض والأهداف

يكن الغرض الرئيسي من هذا التقييم في تقييم تنفيذ المشروع وأدائه العام وتوفير معلومات تقييمية قائمة على الأدلة من أجل دعم عملية اتخاذ القرار في اللجنة.

ولهذا التقييم هدفان رئيسيان هما:

1. التعلّم من التجارب المستخلصة خلال تنفيذ المشروع: ما ثبت نجاحه وما لم يثبت نجاحه من أجل الأنشطة المستقبلية والجارية في هذا المجال. ويشمل ذلك إجراء تقييم لإطار تصميم المشروع، وترتيبات إدارة المشروع، وأدوات الرصد وإعداد التقارير، والنتائج المحققة حتى الآن، واحتمالية استدامة النتائج المحققة.

2. الدعم في مجال المساءلة واتخاذ القرارات الذي يوفر معلومات تقييمية قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار في اللجنة.

وسيركز التقييم بخاصة على قياس مدى أداء المشروع دوراً محورياً فيما يلي:

- (أ) تهيئة وتنظيم البيانات القائمة المتعلقة بالملكية الفكرية في قواعد بيانات مكاتب الملكية الفكرية ذات الصلة، والبيانات الإحصائية والاقتصادية التكميلية التي تحتفظ بها أجهزة وطنية أخرى و/أو مصادر أخرى للبيانات الإحصائية، أو بيانات الأداء الاقتصادي التي تحتفظ بها وكالات حكومية أخرى؛
- (ب) وبناء قدرات المسؤولين المعنيين من خلال التدريب على إعداد دراسات تجريبية حول استخدام نظام الملكية الفكرية؛
- (ج) ووضع منهجية لإعداد دراسات تجريبية بشأن استخدام نظام الملكية الفكرية من شأنها أن تساعد، في جملة أمور منها، دعم تصميم سياسات بشأن هذه المسألة و/أو تنفيذها، استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية؛
- (د) واستكشاف الطرائق الافتراضية واستخدامها في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالبنود 1-3 (على النحو المذكور أعلاه)، من أجل إعداد أي سيناريو في سياق الجائحة العالمية الحالي، وتعزيز التنفيذ وقابلية التحويل وقدرة نواتج المشروع على الصمود.

3. نهج التقييم ومنهجيته

سيقوم المقيّم بالتشاور والتنسيق مع فريق المشروع وشعبة تنسيق أجندة التنمية طوال عملية التقييم. وسيعتمد التقييم نهجاً قائماً على المشاركة، وقدّر الإمكان، سيشرك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك موظفو الويبو، والشركاء في المشروع، وأصحاب المصلحة من البلدان المستفيدة.

ويهدف التقييم إلى الموازنة بين احتياجات التعلم والمساءلة. وتماشياً مع الاختصاصات، لن يكون تركيز هذا التقييم على تقييم أنشطة متفرقة، بل على تقييم المشروع ككل وإسهامه في تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

وستجمع منهجية التقييم بين أساليب جمع البيانات النوعية وتحليلها، بما في ذلك:

- (أ) استعراض مكتبي لوثائق المشروع ذات الصلة (اقترح المشروع، والتقارير المرحلية، والمنشورات، وسائر الوثائق ذات الصلة)؛

(ب) وإجراء مقابلات شبه منظّمة مع موظفين مختارين من أمانة الويبو، ومديري المشاريع، والكيانات الأخرى المساهمة في المشروع؛
(ج) وإجراء مقابلات شبه منظّمة مع أصحاب المصلحة على مستوى البلدان المستفيدة.

4. إطار التقييم

يُنظّم إطار التقييم حول معايير التقييم الرئيسية المبينة في الاختصاصات: تصميم المشاريع وإدارتها وفعالية توصيات أجندة التنمية واستدامتها وتنفيذها. ويعرض الجدول أدناه أسئلة التقييم الرئيسية، والمؤشرات المقترحة، وأدوات جمع البيانات، ومصادر المعلومات.

الموضوع والأسئلة	المؤشرات المقترحة	أدوات جمع البيانات	مصادر المعلومات
تصميم المشروع وإدارته			
1. مدى ملائمة وثيقة المشروع الأولية للاسترشاد بها في تنفيذ المشروع وتقييم النتائج التي ينجزها.	مدى توفير وثيقة المشروع الأولية لخارطة طريق واضحة للتنفيذ؛ والوضوح والاتساق في منطق التدخل؛ والتعدّيات المطلوبة خلال تنفيذ المشروع.	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	موظفو الويبو، ووثائق المشروع
2. ملائمة وفائدة أدوات رصد المشروع وتقييمه ذاتياً وإعداد التقارير عنه في إمداد هيئة إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين بالمعلومات ذات الصلة لأغراض - اتخاذ القرارات.	مستوى الاستفادة من أدوات الرصد وإعداد التقارير؛ والأدلة على الإدارة التكيفية.	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	موظفو الويبو؛ ووثائق المشروع
3. مساهمة كيانات الويبو الأخرى في تنفيذ المشروع بفعالية وكفاءة.	عدد ونوع وحدات الويبو المشاركة في المشروع، ومساهماتها؛ والقيمة المضافة المتصورة لمساهمات وحدات الويبو الأخرى.	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	موظفو الويبو، ووثائق المشروع
4. مدى تحقق المخاطر المحددة في وثيقة المشروع الأولية أو مدى التخفيف من حدتها.	أنواع المخاطر التي تحققت أو خُففت منها؛ ومدى كفاية استراتيجيات التخفيف.	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	موظفو الويبو، ووثائق المشروع
5. قدرة المشروع على الاستجابة للاتجاهات والتكنولوجيات الناشئة وغيرها من العوامل الخارجية.	أمثلة على الاستجابات التكيفية للتغيرات الخارجية (مثل القيود المتعلقة بالجائحة)؛ والمرونة المتصورة في تصميم المشروع.	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	موظفو الويبو، ووثائق المشروع
الفاعلية			
1. فعالية المشروع من حيث تهيئة وتنظيم البيانات الموجودة في قواعد البيانات الخاصة بمكتب الملكية الفكرية المختص، فضلاً عن البيانات المستقاة من الاستبيانات التي تجريها كيانات وطنية أخرى و/أو من مصادر أخرى للبيانات الإحصائية أو البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي الموجودة لدى هيئات الدولة الأخرى.	مستوى الفعالية في تقييم البيانات وتنظيمها وتوحيدها وجعلها قابلة للاستخدام لأغراض التحليل؛ وتصورات أصحاب المصلحة بشأن تحسينات البيانات.	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	موظفو الويبو، وأصحاب المصلحة المستفيدين، ووثائق المشروع

موظفو الويبو، وأصحاب المصلحة المستفيدين، ووثائق المشروع	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	الفائدة المتصورة من الدورات التدريبية؛ والتحسينات المبلغ عنها في المهارات والمعارف.	2. فعالية المشروع من حيث الاستفادة من أفضل الممارسات لبناء قدرات المسؤولين المعنيين، وتزويدهم بالتدريب الذي يحتاجون إليه لتطوير هذه الأنواع من الدراسات التجريبية.
موظفو الويبو، وأصحاب المصلحة المستفيدين، ووثائق المشروع	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	وجود المنهجية وجودتها والقابلية المتصورة لتطبيقها؛ ومدى التوافق مع أفضل الممارسات الدولية.	3. فعالية المشروع من حيث الاستعانة بأفضل الممارسات لاعتماد منهجية لإعداد دراسات تجريبية حول الملكية الفكرية من شأنها أن تساعد في أمور عديدة من بينها دعم تصميم و/أو تنفيذ السياسات في هذا المجال، باستخدام بيانات حديثة وذات الصلة قدر الإمكان.
موظفو الويبو، وأصحاب المصلحة المستفيدين، ووثائق المشروع	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	مستوى فعالية التنفيذ الافتراضي في التنفيذ وإمكانية النقل إلى الدول الأعضاء الأخرى.	4. فعالية المشروع من حيث بحث إمكانية تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالبنود من 1 إلى 3 أعلاه عبر منصة افتراضية، من أجل الاستعداد لأي سيناريو في ينشأ في السياق الحالي للوباء العالمي، وتعزيز قابلية نقل نتائج المشروع، من حيث المنهجية وقواعد قواعد البيانات الموجودة، إلى الدول الأعضاء الأخرى.
الاستدامة			
موظفو الويبو، وأصحاب المصلحة المستفيدين، ووثائق المشروع	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	مدى تعبير أصحاب المصلحة الرئيسيين عن التزامهم مواصلة استخدام نواتج المشروع ودعمها (المنهجيات أو قواعد البيانات أو المهارات) بعد إنجاز المشروع، أو مدى إظهارهم للخطط أو الخطوات التحضيرية التي اتخذوها في هذا الصدد.	احتمالية استمرار استخدام نواتج المشروع من قبل البلدان المستفيدة وأصحاب المصلحة بعد إنجاز المشروع.
توصيات أجندة التنمية			
موظفو الويبو، وأصحاب المصلحة المستفيدين، ووثائق المشروع	استعراض الوثائق وإجراء المقابلات	مواصلة أنشطة المشروع مع توصيات أجندة التنمية.	مدى تنفيذ توصيات أجندة التنمية 1 و4 و10 و35 و37 من خلال هذا المشروع.

1.4. أدوات جمع البيانات

ستطبق أدوات جمع البيانات على مختلف مواضيع التقييم وأسئلته. ويلخص الجدول أدناه الأدوات الرئيسية واستخدامها المقصود.

الأداة	الوصف	مصدر المعلومات
المقابلات الشخصية - مصادر داخلية	حوالي 6 مقابلات افتراضية شبه منظمة	موظفو الويبو، بما في ذلك: - شعبة تنسيق أجندة التنمية - شعبة الميزانية وإدارة المخاطر - قسم اقتصاد الابتكار

المقابلات الشخصية - مصادر خارجية	حوالي 12 مقابلة افتراضية شبه منظمة	جهات التنسيق في البلدان المستفيدة، ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية، وسائر أصحاب المصلحة المعنيين
استعراض الوثائق	استعراض الوثائق الرئيسية المتعلقة بالمشروع	وثائق الويبو، بما في ذلك التقارير/المنشورات الداخلية والخارجية، ومواد التدريب، وتقارير التعقيبات بشأن حلقات العمل/الدورات التدريبية/الأحداث، وسائر التقارير والوثائق والمواقع الإلكترونية ذات الصلة

سوف يُتفق على القائمة النهائية للأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم بمشاركة الويبو. وسيجري تعديل أدلة المقابلة لكي تتناسب مع دور كل شريك في المقابلة ومستوى مشاركته (انظر الملحق 2 للاطلاع على مسودة قائمة المواضيع التي سيتم تغطيتها).

أ. طرق تحليل البيانات:

سيتمتع التقييم في المقام الأول على البيانات النوعية التي تُجمع من خلال المقابلات شبه المنظمة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، وتحليل الوثائق. وسيتم تحليل هذه البيانات باستخدام تحليل المحتوى النوعي، وهي طريقة تمكن من ترميز المعلومات النصية وتفسيرها بشكل منهجي لتحديد المواضيع والأنماط والرؤى المتكررة. وسيجري تنظيم البيانات التي تم تحليلها والتحقق من صحتها من أجل ضمان صلاحيتها وتناول أسئلة التقييم بشكل مباشر. وستشكل النتائج المستخلصة من هذه العملية أساساً لاستخلاص الاستنتاجات وصياغة توصيات قابلة للتنفيذ.

5. خطة العمل والجدول الزمني

يرد فيما يلي أبرز النقاط والجدول الزمني المقترحة على النحو المبين:

أبرز النقاط / المخرجات	التواريخ الأساسية
بداية العمل	5 يناير 2026
تسليم التقرير الأولي إلى الويبو	20 يناير 2026
تلقي التعليقات من الويبو على التقرير الأولي	23 يناير 2026
تسليم التقرير الأولي النهائي إلى الويبو	30 يناير 2026
تسليم مسودة التقرير إلى الويبو	20 فبراير 2026
التصحيحات الوقائية من الويبو على مسودة التقرير	27 فبراير 2026
تسليم التقرير النهائي إلى الويبو	10 مارس 2026
عرض تقرير التقييم على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية	4-8 مايو 2026

6. الافتراضات والمخاطر الرئيسية

من المفترض أن يتعاون فريق العمل المعني بالمشروع وشعبة تنسيق جدول أعمال التنمية مع الخبير بشأن تحديد جميع الوثائق الأساسية والوصول إليه؛ وأن يعلم أصحاب المصالح الأساسيين بشأن التقييم وأن يتولى تقديمها إلى الاستشاري وتوفير معلومات الاتصال الشخصي وتيسير المقابلات الشخصية حسب الحاجة، وأن يقدم تعليقات مجمعة في الوقت المناسب بشأن النتائج. ويُفترض أيضاً نجاح المقابلات الشخصية التي تُجرى وألا تشكل اللغة عائقاً (يتحدث الخبير الاستشاري (من بين لغات أخرى) الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية). ويُفترض أيضاً أن يكون الأشخاص الذين ستُجرى معهم المقابلات متفرغين وراغبين في تقديم المعلومات المطلوبة، وأن يكون التواصل سلساً وألا يعوقه النطاق الترددي المنخفض، وانقطاع التيار الكهربائي، وما إلى ذلك.

وتشمل المخاطر المحتملة محدودة تفرغ أصحاب المصلحة، والتأخر في النفاذ إلى الوثائق، أو القيود التقنية التي تؤثر على المقابلات الافتراضية. وستُخفف تلك المخاطر من خلال التخطيط المبكر والبرمجة المرنة والتنسيق الوثيق مع الويبو.

المرفق الأول: مسودة قائمة الأشخاص الذين ستُجرى معهم المقابلات

يرد فيما يلي مسودة قائمة الأشخاص الذين ستُجرى معهم مقابلات لأغراض هذا التقييم. وستُعدل هذه القائمة بالتعاون مع الويبو.

أولاً. جهات التنسيق في البلدان المستفيدة:

- السيدة ديما نيندا، كبيرة موظفي الملكية الفكرية، وزارة الصناعة والتجارة والصناعة (MOICE)، بوتان.
- السيد بول أساندي، المدير العام، مكتب كوت ديفوار للملكية الفكرية، كوت ديفوار.
- السيدة ميلفي إليزابيث كورنيز فانيغاس، رئيسة المستشارين في سجل الملكية الفكرية، المركز الوطني للسجلات (CNR)، السلفادور.
- السيدة مارشينا ويرداني، المديرية العامة للملكية الفكرية (DGIP)، إندونيسيا.

ثانياً. الزملاء في الويبو:

- السيد خوليو رافو، رئيس قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيد كليمنت ستيرنبرغر، زميل سابق في المشروع، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا (لم يعد يعمل لدى الويبو).
- السيدة ماريا دي لاس مرسيدس مينينديز، زميلة في قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيد فيديريكو موسكاتيلي، خبير استشاري، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيدة كارلوتا ناني، زميل، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيدة إتان حمدان-ليفرامنتو، كبيرة الاقتصاديين، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيد سيرخيو مارتينيز-كوتو، خبير استشاري، قسم اقتصاد الابتكار، الويبو، سويسرا.
- السيد بي مي تان، كبيرة مسؤولي البرامج، شعبة آسيا والمحيط الهادئ، الويبو، سويسرا.
- السيدة لوريتا أسيدو، شعبة أفريقيا، الويبو، سويسرا.
- السيد رواكا إيمانويل روغومبوكا، مستشار، شعبة أفريقيا، الويبو، سويسرا.
- السيد ديفيد سيمونز، مستشار، شعبة آسيا والمحيط الهادئ، الويبو، سويسرا.
- السيد فيكتور غيزار لوبيز، مستشار، شعبة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الويبو، سويسرا.

ثالثاً. الموظفون الخارجيون من البعثات:

- السيدة كوراليا أوسيفيدا، مستشارة، البعثة الدائمة للسلفادور (منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية)، سويسرا.

رابعاً. المشاركون في الدورات التدريبية:

- السيد بينود برادان، رئيس قسم المعلومات والإعلام، إدارة الإعلام والصناعات الإبداعية والملكية الفكرية، بوتان.
- السيد ياكازيمير برو، مسؤول المكتب المركزي لبرامج البحوث التشاركية، المعهد الوطني للعلوم التطبيقية فيليكس هوفويت بواني (INP-HB)، كوت ديفوار.
- السيدة وينديسوارا حبيبة أفيانتي، محللة في مجال الملكية الفكرية، المديرية العامة للملكية الفكرية (DGIP)، إندونيسيا.

- السيد خوليو ألبرتو ريفاس كويلار، رئيس تكنولوجيا المعلومات، البنك الاحتياطي المركزي في السلفادور، السلفادور.
- السيد زارا مختار علي، خبير اقتصادي، المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، الكاميرون.

المرفق 2: المواضيع التي سيجري تناولها خلال المقابلات شبه المنظمة

تصميم المشروع وإدارته وتنسيقه:

- ◀ ملائمة أدوات رصد المشروع والتقييم الذاتي وإعداد التقارير
- ◀ وقوع المخاطر وإدارتها
- ◀ التنسيق داخل الويبو ومع أصحاب المصلحة الخارجيين

الفعالية:

- ◀ ما ثبت نجاحه/ما لم يثبت نجاحه، والعوامل التمكينية، والتحديات المواجهة أثناء التنفيذ، والنتائج/التغييرات الأهم التي تحققت؟

الاستدامة:

- ◀ العوامل التي تساهم في استدامة العمل، وخطط إعادة استخدام/توسيع نطاق الأدوات المستحدثة، ومواد التدريب، وآليات الدعم، وما إلى ذلك.

مساهمة المشروع في تنفيذ توصيات أجندة التنمية

الدروس المستفادة وأفضل الممارسات:

- ◀ الدروس الرئيسية المستفادة
- ◀ اقتراحات لإدخال تحسينات على مشاريع مماثلة

على النحو المذكور أعلاه، ستختلف المواضيع المغطاة اختلافاً طفيفاً بحسب مستوى مشاركة شريك المقابلة في المشروع.

[نهاية الملحق الثالث والوثيقة]